

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

إشكالية الاستبداد في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

محمد الغزالي أنموذجاً

The problem of despotism in contemporary Islamic political
thought

Muhammad Al-Ghazali as a Model

أحمد شارف*

جامعة زيان عاشور. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، الجزائر

ahmedcharef71@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/01

تاريخ القبول: 2021/05/17

تاريخ ارسال المقال: 2021/04/27

المؤلف المرسل*

الملخص باللغة العربية:

لا زال سؤال الاستبداد السياسي والموقف منه مطروحاً، وعليه نسعى من خلال هذا المقال إلى معرفة موقف عَلمٍ من أعلام الفكر الإسلامي من الاستبداد السياسي ألا وهو الإمام " محمد الغزالي " وهو من الأعلام الدعاة في القرن العشرين.

و فكر الغزالي يدعو إلى مواجهة الاستبداد السياسي ويرفض ظُلم السلطة واستبدادها بالرأي ، وفي المقابل يرفض الانقلابات التي تؤدي إلى فسادٍ كبير، والتي إن وصلت إلى السلطة كان وصولها غير شرعي، ودعا بين هذا وذاك إلى تفعيل نظام للشورى للحد من الاستبداد، وإقامة الحكم الرشيد .

الكلمات المفتاحية: الاستبداد، الفكر، السياسي، الغزالي، المعاصر.

Abstract :

The article aims to know the position of one of the leading figures in Islamic thought towards political despotism, namely Imam Muhammad al-Ghazali, who was one of the leading propagandists in the twentieth century.

Al-Ghazali's thought calls for confronting political tyranny and rejecting the oppression and tyranny of authority by opinion, and by all peaceful means, in return he rejected coups that lead to great corruption, and between this and that he called for the activation of a system of shura, as it is the basis of good governance, and every people has the right to choose the method of achieving them and the most honorable methods. Away from fraud, Ria and greed.

Keywords: Despotism, thought, politics, Al-Ghazali, the contemporary.

مقدمة:

الاستبداد السياسي موضوعٌ من موضوعات الفكر السياسي الإسلامي الذي يتناول العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ هذه العلاقة تشمل الحقوق والواجبات لكل طرف، والبيعة وحدود السمع والطاعة، ومسألة الخروج عن الحاكم وغيرها من المسائل.

وقد مضت عشر سنوات على اندلاع ثورات "الربيع العربي" وهي تُعبّر عن موقفٍ ثوري لبعض الشعوب العربية ضدّ أنظمتها الحاكمة، وهنا عادت من جديد أسئلة الموقف من الاستبداد السياسي إلى النقاش؛ بين من يرى جدوى الثورة في "تحرير الشعوب" من الاستبداد، وبين من يُحذّر منها لِتَبَعَاتِهَا وانزلاقاتها.

وفي هذا المقال نعود إلى الفكر السياسي الإسلامي المعاصر لنبحث موضوع "الاستبداد" في فكر عَلمٍ من أعلام الإسلام في القرن العشرين ألا وهو الإمام محمد الغزالي. والإشكال الذي نبثه في هذا المقال هو :

ما هي رؤية الإمام محمد الغزالي للاستبداد السياسي؟

ويندرج تحت هذا الإشكال عدة تساؤلات منها: ماهو مفهوم الاستبداد السياسي؟ ماهي مواقف الغزالي السياسية؟ ماهي عوامل انتشار الاستبداد؟ ماهي أخطاره وآثاره؟ كيف فسّر الغزالي نصوص العلاقة بالحاكم بين الطاعة والتمرّد؟ وكيف يمكن الخلاص من الاستبداد؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة اطلعت على أهم أعمال الغزالي، لأجمع مقولاته في الاستبداد والموقف منه، والتي لا يمكن إلا استخدامها مباشرة، والتعليق عليها، فهي وحدها الأقدر على بيان ما فيها من تحليل للظاهرة والموقف منها.

والغزالي ليس مُنظِّراً للفكر السياسي متبِعاً لجميع حيثياته وتفصيله، ولكنه يتطرق إلى جوانب أساسية فيعمل على نقد التجارب المعاصرة والقديمة، مستشهداً بنصوص القرآن والسنة من جهة ومن جهة ثانية يستشهد بعينات من التاريخ.

وإلى جانب كتب الغزالي اطلعت على بعض الأعمال التي تناقش فكرة الاستبداد في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ومنها كتاب "تفكيك الاستبداد" لمحمد العبد الكريم وهي دراسة مقاصدية، وهو يتناول الاستبداد كمنظومة تستند على جملة من النصوص التي تعطيه الهيمنة، ويتعرض لخطورة الاستبداد على كل الجوانب العقدية، الفقهية والسياسية، وينتهي في الأخير إلى قدرة المقاومة السلمية على تحقيق الحرية والمساواة.

وكتاب "حفريات في الاستبداد" لصلاح الجابري، وهو دراسة تحليلية نقدية للظاهرة، تناول في مطلعها تأثير الفلسفة الغربية في القرن التاسع عشر في تفسير التاريخ ورسم صورة للانسان مستعدٍ لكل أنواع الخضوع، ويرى لإنهاء الاستبداد أنه يجب إزالته من جذوره، بتفكيك الصيغ النصية التبريرية التشريعية له، إذ لا يمكن للحرية أن تعيش في ثقافة الاستبداد، محلاً عوامل نشأة الاستبداد، ويتناول نقداً للفكر السياسي الإسلامي الذي شرّع للاستبداد السياسي، وينتهي بحثه بقراءات مختلفة للاستبداد والتطرف.

استهلت الدراسة بنبذة عن الشيخ الغزالي وموقفه من الحكومات المتعاقبة على مصر خلال القرن العشرين، وتناولت إثر ذلك الاستبداد في فكر الكواكبي بصفته رائداً في بيان مفهوم وأنواع وخطورة الاستبداد، من خلال كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"، ثم عُدت إلى الحديث عن جوانب من الفكر السياسي عند الغزالي، وركزت على رؤيته للاستبداد وخطورته ووجوب الشورى.

وتعُرّضني لفكر الكواكبي ليس من باب عقد مقارنة بين المفكرين في تناولهما لهذا الموضوع، ولكن من أجل رؤية الموضوع من أكثر من زاوية، وهذا لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات حول العاملين وخصائصهما، مع بقاء التركيز على الاستبداد في فكر الغزالي.

المبحث الأول: فكر الاستبداد بين الغزالي والكواكبي:

يُعد الشيخ محمد الغزالي من أبرز العلماء الدعاة في العالم الإسلامي في القرن العشرين، وقد تناول في مسيرته الدعوية قضايا شتى تمس مسائل الدين وواقع الحياة، ومن أهم القضايا التي تناولها السياسة والاقتصاد وإصلاح المجتمع، وقد تناول الاستبداد السياسي في أكثر من مؤلف، ناقداً للوضع السياسي وداعياً إلى الإصلاح.

المطلب الأول: موقف الغزالي السياسي من الحكومات المتعاقبة على مصر في القرن العشرين :

الشيخ محمد الغزالي السقا (1917-1996) عالم مصري من الأعلام الدعاة في القرن العشرين⁽¹⁾ ومن خلال آثاره يتبين أنه نذر حياته في خدمة الدعوة الإسلامية، مركزاً في خطابه وكتابه على الأولويات والمبادئ العامة للإسلام، والنهوض بالأمة والمرأة، والوسطية والاعتدال، مُحذراً من كل عوامل التفرقة وإضاعة الطاقة⁽²⁾ وقد عالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية في مؤلفاته، ويُعتبر اهتمامه بقضايا السياسة واضح من خلال كتاباته "الإسلام والاستبداد السياسي"، "الإسلام والمناهج الاشتراكية"، "الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية" "أزمة الشورى" و"حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة"⁽³⁾ هذه الكتب وغيرها من عناوينه المتفرقة الأخرى تكشف رؤيته لطبيعة العلاقة بين الحاكم والرعية، وغيرها من القضايا السياسية المطروحة حينذاك.

بدأ الغزالي في العمل السياسي في وقت مبكر فقد قاد - وهو طالب في المعهد الديني - إحدى المظاهرات المنددة بتعطيل الدستور في حكومة إسماعيل صدقي باشا⁽⁴⁾ وكان من الرواد الذين كتبوا في مجلة "الآخوان المسلمين"⁽⁵⁾.

حارب الاستبداد ورموزه في جوانبه المختلفة، الفساد السياسي والفساد الاجتماعي والفساد المالي والفساد الديني، حارب كل ذلك الفساد تصرّحاً لا تلويحاً، متحملاً أعباءً ثقيلة من انتقامات هؤلاء المفسدين، وجرأته في تناول الاستبداد والفساد لا نظير لها في زمانه، فقد واجه النظام الإقطاعي في عهد الملك فاروق (1936-1952) فكان لمؤلفات الغزالي ومحاضراته دور كبير في إيقاظ الشعب للثورة على الملكية المستبدة، وفي ذلك يقول عنه القرضاوي: ((لقد كانت كتب الشيخ ومقالاته في شبابه صرخات عالية من شأنها أن توقظ النيام، ولم تكن همسات خافتة تبعث على التأؤب، وتنبؤم اليقظان! كانت ثورة على الظلم والطغيان قبل أن يسمع الناس كلمة ثورة))⁽⁶⁾.

كما واجه النظام الاشتراكي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (1954-1970) وحملته مسؤولية هزيمة 1967، وفي عهد الرئيس أنور السادات (1970-1981) واصل حربه على كل مظاهر الاستبداد حتى انتهى به الأمر ممنوعاً من أي نشاط داخل مصر، احتضنته جامعة أم القرى حيث واصل رسالته من هناك لمدة سبع سنوات⁽⁷⁾

المطلب الثاني: فكر الاستبداد بين الغزالي والكواكبي:

وقبل أن نعرض لموضوع الاستبداد عند الغزالي، نعود إلى علم من الأعلام الذين سبقوا الغزالي في هذا الموضوع، وهو المفكر الحلي "عبد الرحمن الكواكبي" (1855م-1902م): فكان الكواكبي يُدرك خطورة الاستبداد؛ فيعمل على تعريفه وكشف خطورته، وكتابه بعنوان "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" صدر العام 1902. ووصفه صاحب المنار بالجديّة في مباحثه ومسائله، وفي حكمته وفلسفته وإرشاده وسياسته، وقال عنه: إنه لم يكتب مثله فيلسوف في الشرق ولا في الغرب⁽⁸⁾.

ولا شك في أن طبائع الاستبداد كان من الكتب التي اطلع عليها الغزالي، فقد كان قارئاً نهماً، إلا أن تناول الغزالي لموضوع الاستبداد يختلف اختلافاً تاماً في شكله ومحتواه عن كتاب الكواكبي، وهذا يعود إلى خصائص الكتابة الحرة عند الغزالي، فهو يركّز على الاستبداد السياسي وموقف الإسلام منه حاثاً على الشورى، فهو المفكر الداعية، أما الكواكبي في بحثه عن الاستبداد يعتمد طرق البحث العلمي في تنويع مصادره وتنظيم أبوابه، حيث يقول عن عمله: ((وإني، إراحةً لفكر المطالعين، أعددت لهم المباحث التي طالما أتعبت نفسي في تحليلها، وخاطرتُ حتى بحياتي في درسها وتدقيقها، وبذلك يعلمون أيّ ما وافقتُ على الرأي القائل بأن أصل الداء هو الاستبداد السياسي إلا بعد عناءٍ طويل))⁽⁹⁾.

ومباحث الكتاب كانت في بدايتها مقالات نُشرت في الصحافة المصرية، ثم عمل على جمعها وتنظيمها وضمها في كتاب⁽¹⁰⁾ صدر تحت اسم مستعار هو: الرحالة "ك" كان ذلك في سنة 1902م عهد الخديوي عباس حلمي الثاني⁽¹¹⁾.

في حين أن كتاب الغزالي "الإسلام والاستبداد السياسي هو عبارة عن محاضرات ألقاها -أيام كان في السجن- على إخوانه في حكم الملك فاروق⁽¹²⁾ سنة 1948م، وصدرت في كتاب سنة 1949م⁽¹³⁾. يقول محقق الكتاب واصفاً قيمته: ((وليست قوة الكتاب فيما احتوى من معلومات فهذه ليست غريبة عن مقدرة الغزالي، وإنما مكن قوته في جرأته البالغة في توجيه صفة شديدة للطغيان في وقت كان التنكيل مصير رائدي الأقاليم الحرة... ويعد أول كتاب يُحدث ضجيجاً وزلزلاً في عرش الطغيان، إذا استثنينا كتاب طبائع الاستبداد لعبد الرحمن الكواكبي، لاختلاف الظروف والدوافع، ومع تقديرنا لمؤلف طبائع الاستبداد، فإن الشيخ صرح وواجه وأعلن بصراحة أنه يعادي الاستبداد بشتى صورته))⁽¹⁴⁾.

وعن سبب طبعه للكتاب يقول الغزالي: ((ولما كان النسيان طبيعة في شعبنا، يستغلها خصومه في المكر به، ومعاودة إذلاله، فإني رأيت من واجبي أن أقض مضاجع البغاة، وأبعث في وجوههم بصيحة تحذير، ترد كيدهم في نحرهم، وتُبصِّر الضحايا الغافلين بعواقب تراخيهم وكسلهم، فحزمت أمري على إخراج هذا الكتاب للناس...))⁽¹⁵⁾ فالفقرة إلى جانب بيان سبب التأليف فهي تتضمن منهج الغزالي الذي يهدف إلى توعية الناس بخطور الاستبداد، وتحذير الحكام من مغبة التمادي في ظلمهم.

وكتاب الكواكي أول ما صدر صدر باسم مستعار هو: الرحالة "ك"، ورغم ذلك فقد أُخفيت حياة الكواكي بمظهر من أشد مظاهر الاستبداد، إذ مات مسموماً بمصر لإسكات صوت نادى بالحرية ودفع الاستبداد⁽¹⁶⁾ ويشتمل الكتاب على تشريح لظاهرة الاستبداد، من خلال مقدمته وأبوابه: ومقدمة في علم السياسة والدعوة للكتابة في الاستبداد، يليه فصول في تعريف الاستبداد وذويه، والاستبداد والدين، والاستبداد والعلم، والاستبداد والمجد، والاستبداد والمال، والاستبداد والأخلاق، والاستبداد والتربية، والاستبداد والترقي، والاستبداد والتخلص منه⁽¹⁷⁾.

فيُعرّف الكواكي الاستبداد على أنه تَصَرُّف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة، ويعدد لنا أنواع الاستبداد: ((ويُراد بالاستبداد عند إطلاقه استبداد الحكومات خاصة؛ لأنّها أعظم مظاهر أضراره التي جعلت الإنسان أشقى ذوي الحياة. وأما تحكّم النفس على العقل، وتحكّم الأب والأستاذ والزّوج، ورؤساء بعض الأديان، وبعض الشركات، وبعض الطبقات؛ فيوصف بالاستبداد مجازاً أو مع الإضافة))⁽¹⁸⁾.

ويعتبر الكواكي الاستبداد مبحثاً من المباحث السياسية: ولما كان تعريف علم السياسة بأنّه هو «إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة» يكون بالطبع أوّل مباحث السياسة وأهمّها بحث "الاستبداد" أي التّصَرُّف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى⁽¹⁹⁾.

ويبين الكواكي خطورة الاستبداد قائلاً: ((إنّ الاستبداد داءٌ أشدُّ وطأةً من الوباء، أكثر هولاً من الحريق، أعظم تخريباً من السّيل، أذلُّ للنفس من السّؤال... الاستبداد عهدٌ؛ أشقى الناس فيه العقلاء والأغنياء، وأسعدهم بمحياء الجهلاء والفقراء، بل أسعدهم أولئك الذين يتعجّلون الموت فيحسدّهم الأحياء))⁽²⁰⁾. إن هذه الآثار الوخيمة للاستبداد لتكشف على مدى خطورته التي تؤدي إلى الدمار النفسي والمادي للفرد والمجتمع.

وفي بيان العلاقة بين العلم والاستبداد يقول إن هناك حرباً مستمرة لتوجيه العامة، فيسعى العلماء في تنوير العقول، ويجتهد المستبدُّ في إطفاء نورها، والظرفان يتجاذبان العوام. ومن هم العوام؟ هم أولئك الذين إذا جهلوا خافوا، وإذا خافوا استسلموا، كما أنّهم هم الذين متى علموا قالوا، ومتى قالوا فعلوا⁽²¹⁾.

وفي الأخير يدعو إلى التطرق إلى هذا الموضوع الكبير. يقول: ((هذا جهدي، وللناقد الفاضل أن يأتي قومه بخير منه. فما أنا إلا فاتح باب صغير من أسوار الاستبداد. عسى الزمان يوسّعه))⁽²²⁾.

هذه جملة من أهم الأفكار التي جاءت في كتاب "طبائع الاستبداد" للمفكر الإسلامي عبد الرحمن الكواكي، وهو يُعبّر فيها عن معاناة الناس من هيمنة الإدارة في عهد الدولة العثمانية.

المبحث الثاني : القضايا السياسية فكر الغزالي:

لا يمثل الشيخ محمد الغزالي عالماً في مجال السياسة، فهو لا يبحث في حيثياتها وتفصيلاتها، ولذلك كان يركز على قضايا محورية في الفكر السياسي، كعلاقة الدين بالدولة، وقضايا الفساد والاستبداد والتغيير والإصلاح السياسي.

المطلب الأول: الإسلام دين ودولة:

عالج الغزالي القضايا السياسية في جُلِّ أعماله تقريباً، وهو ينطلق من فكرة ارتباط الدولة بالإسلام ارتباطاً وثيقاً لا يحتمل الانفصال، فالإسلام عقيدة وشرعية، وهذا التوكيد على الربط بين الدولة والدين لزم فكر الغزالي منذ بداية خوضه مجال الدعوة إلى آخر حياته، وهذا ما يفسر خوض الغزالي في مواضيع السياسة والنقد والتقييم للأنظمة، فكان يحارب الاستبداد والظلم ويدعو إلى الحرية والعدالة متصدياً لكل من يسعى للفصل بين الدولة والدين، وبعبارة أخرى بين السياسة والشرعية؛ فنجدته يصرح في أحد أقواله بالقول: ((إن الإسلام دين ودولة، ولا يمكن البتة جعله علاقة فردية خاصة، والدولة في ديننا تخدم على سواء أمرين مهمين: الرسالة التي تمثلها، والأمة التي تحملها، وهي خدمة منزهة عن الأثرة والاستعلاء، تساندها شورى صحيحة لا مزورة، وضمانات لحقوق الإنسان تحميه من كل ضروب الظلم، والولاء للإسلام لا للجنس، والأخوة الإسلامية هي الرباط الأول وإن تباعدت الأمكنة والأزمنة، ولغير المسلمين جميع الحقوق التي للمسلمين، وعليهم جميع الواجبات، ما داموا في ذمتنا، وفي الخلافة الإسلامية نموذج الحكم الإسلامي النزيه، ويمكن التوسع في التطبيق، وابتداع الوسائل التي تحقق المقررات الإسلامية))⁽²³⁾.

ويكشف الغزالي عن نظريته للتاريخ الإسلام وعن علاقة الدين بالدولة في القرون الأولى: ويرى أن الأمويين، والعباسيين، والعثمانيين، لم يقدموا صورة صادقة للخلافة الإسلامية، وتتفاوت نسبة الدمامة في الصورة تفاوتاً يسيراً⁽²⁴⁾.

وكثيراً ما كان ينتقد توجه العلماء والفقهاء⁽²⁵⁾ الذين يفصلون الدين عن الدولة، ويبعدون شرائع الإسلام عن الحياة العامة، ويدعون إلى اشتغال العلماء بآبواب العقيدة والفقہ بعيداً عن الخوض في أمور السياسة.

وأعطى الغزالي تصوره لمهمة الخليفة أو الحاكم المسلم، وهي لا تخرج عن المهام التي رسمها رواد الفكر السياسي الإسلامي أمثال الماوردي (ت450هـ) والجويني (ت478هـ) وأبي حامد الغزالي (ت505هـ) وابن خلدون (ت808هـ) وغيرهم، ويقول الغزالي في ذلك: ((نيابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رعاية مصالح الأمة الدينية والمدنية، أي أنها أبوة روحية وثقافية وسياسية للمسلمين كافة))⁽²⁶⁾ وهذه الأبوة تنتهي بكونه أجير وموظف عند الأمة، يسهر على شؤونها، ويسعى إلى الحفاظ عليها وعلى مبادئها⁽²⁷⁾ فالحاكم في الإسلام وظيفته حراسة الإيمان في القلوب وحراسة الفضائل في المجتمع وحراسة المصالح العامة في حياة الأمة، إذا كان فاقده الشيء لا يعطيه فهل عدو الشيء يحميه؟⁽²⁸⁾

ففي العبارة الأخيرة من الجملة تتضمن شروط الحاكم المتمثلة في الاستقامة على الفضائل والكفاءة في رعاية مصالح الأمة.

ويعود الغزالي إلى تجربة الخلفاء الراشدين في الحكم ومن خلالها يبين لنا المنهج الإسلامي في اختيار الحاكم على غرار ما قام به هؤلاء الخلفاء من اختيار يقوم على الشرطين السابقين في الحاكم وهما الصلاح والكفاءة لا العصبية والأطماع والاستبداد، مستشهداً بعمل الخلفاء الراشدين فيرى أن الخلفاء الأربعة من قریش ولكنهم لم يكونوا قط دعاة عصبية، ولا ذكروا نسبهم القبلي في عمل أدوه⁽²⁹⁾ وبذلك فالحاكم في نظر الغزالي يُختار من صميم الأمة تُرَشِّحُه كفايته وثقة الجمهور به، وجمهور المسلمين هو مصدر السلطة، والحاكم أجير و الحكم مبني على الاستشارة والتناصح، وليس للحاكم من المال العام أكثر من مرتبه. والحاكم مسئول عن إطعام الجائع، وإسعاف الضعيف⁽³⁰⁾.

ويُقرُّ الغزالي بما آلت إليه الدولة الإسلامية من انحراف عن هذا المنهج في الاختيار، وعن تمارد في استخدام السلطة، دون مراعاة الواجبات، مستشهداً بتحذير النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا فُتحت عليكم خزائن فارس والروم، أي قوم أنتم»؟⁽³¹⁾.

وفي اختيار نوع الحكم الذي يحكم فيرى أن الأسماء والشعارات لا معنى لها إذا غابت الحقائق والقيم، فيرى أن النظام الجمهوري يحكمه رئيس وأن أنظمة ملكية عادلة فالأمر المهم هو الحقائق لا العناوين، واستنكر بشدة أن تُعقد البيعة بأحد الناس في إشارة لما ورد عن أبي بكر بن العربي بذلك في كتابه العواصم⁽³²⁾.

المطلب الثاني: حدود السمع والطاعة:

وفي ضبط العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم، ركز الغزالي على السمع والطاعة حفظاً للمصلحة العامة ودراً لإراقة الدماء والفتن، وكثيراً ما كان يحذر من مغبة الخروج عن الحاكم، إلا إذا تجاوز هذا الحاكم أحكام الدين، ومصالح الجماعة، يقول: ((فلا يُتجرأ على الحاكم إلا إذا تجرأ هو على الأمة مع مراعاة مصلحة الأمة وخطورة الفتن وهو ما يتجلى في بيعة العقبة))⁽³³⁾ ويستشهد في ذلك بما جاء في صيغة البيعة في رواية مسلم: ((بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا وعلى أن لا ننزع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم))⁽³⁴⁾.

ويُعَلِّقُ على النصوص التي تناولت السمع والطاعة مُبيناً انسجامها مع الفطرة الإنسانية، القائمة على غريزة حفظ الحياة ورعاية المصلحة بعيداً عن الأطماع والأهواء⁽³⁵⁾.

في المقابل يستنكر بشدة الطاعة العمياء لا لشيء إلا لأن القائد أمر، وأمره واجب الإنفاذ، فذلك منكرو جهالة فاحشة لا يُقرها شرع ولا عقل⁽³⁶⁾. ويستدل بالحديث الذي رواه الامام أحمد في مسنده⁽³⁷⁾ : ((قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار ، فأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا ، قال: فأغضبوه في شيء فقال: اجمعوا لي حطباً ، فجمعوا له حطباً ، قال: أوقدوا ناراً ، فأوقدوا ناراً ، قال: ألم يأمركم أن تسمعوا لي وتطيعوا؟ قالوا: بلى ، قال: فادخلوها ، قال: فنظر بعضهم إلى بعض وقالوا: إنما فررنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من النار ، قال: فبينما هم كذلك إذ سكن غضبه وطفئت النار ، قال: فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم ذكروا ذلك له فقال: لو دخلوها ما خرجوا منها ، إنما الطاعة في المعروف)) وفي هذا بيان أنه لا طاعة للأمر إلا في معروف وهو ما كان يدعو إليه الغزالي.

المطلب الثالث: رفض فكر الانقلاب والثورة:

سلك الغزالي طريقاً وسطاً فقد وقف أمام استبداد الحكام، وظلم الأنظمة وجأ بذلك، ودعا إلى محاربة الفساد، فكانت خطاباته إحدى أهم عوامل تهيئة الشعب المصري للانقلاب على فساد الحكم الملكي، وفي المقابل رفض الانقلاب والثورة المفضيان إلى الفوضى، وذلك في كثير من كتاباته خاصة الأخيرة، بعد أن رأى بعض التجارب الدموية، ومما كتبه مخاطباً ثورة الشباب: ((والشبان الذين يظنون الاسلام يمكن أن يقوم بعد انقلاب عسكري أو ثورة عامة لن يقيموا اسلاماً إذا نجحوا ! فإن الدولة المحترمة وليد طبيعي لمجتمع محترم، والحكومة الصالحة نتيجة طبيعية لأمة صالحة! أما حيث تتكون شعوب، ماجنة وضيعة فسيؤول الأمر فيها حكام من المعدن نفسه (وكذلك نولي الظالمين...) فاشترط الصلاح في المجتمع حتى تكون الدولة عادلة وفق أحكام الشريعة⁽³⁸⁾ .

ويصور ما يحدث من فتنة إثر الانقلابات قائلا: ((والواقع أن الزلازل التي تتبع إسقاط الحكومات قسراً بعيدة المدى، ومن ثم لم يرض الإسلام أن يُشهر السيف في وجه حاكم إلا أمام ضرورات ملجئة، أبانها ولم يترك بيانها لتقدير أحد، بل إنه حجب إلى المؤمن التضحية ببعض حقوقه الخاصة إشاعة للإستقرار في أنحاء البلاد، وإغلاقاً لمنافذ الفتنة⁽³⁹⁾ مستشهداً بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: فعن عبادة بن الصامت قال: قال: دعانا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان⁽⁴⁰⁾

ويكشف عن نفسيته التي ترفض جور الولاة والحكام ويبين قانون السمع والطاعة الذي يستغله مأجورون ومتملقون يستغلون الجهلة من الناس ، وتصور الغزالي لعواقب الانقلاب في محلها، نجده يرفض الظلم والتعدي من جهة الحاكم، ويرفض الانقلاب المؤدي إلى العواقب الخطيرة⁽⁴¹⁾ وما شهدته البلاد العربية من انقلابات باسم "الربيع العربي" كشف خطورة الانقلابات وآثارها الوخيمة بشرية كانت أو مادية .

وكان الغزالي مُطلعاً على تجارب الغرب في تحقيق قيم الحرية والعدالة والمساواة، معجباً بأنظمة الغرب في الديمقراطية النابعة من الانتخابات النزيهة، ومُعجباً بحرية الرأي التي تُمكن المواطن البسيط أياً كان من مقاضاة الحاكم الكبير أياً كان! وهذا ما نستشفه من إحدى أقواله: ((إن فن الحكم في العالم المعاصر قد ارتقى إلى أوج بعيد، وفي إنجلترا مثلاً يستطيع عامل في أحد المناجم أن يُجابه الحكومة دون أن تُحاجله ذرة من قلق! وقد ينتصر أو يهزم، فلا يزيد نصره، ولا تنقص هزيمته! ولو وقع ذلك في بعض الدول الإسلامية لأمر الحاكم بقطع عنقه، ولمرت الدهماء على جسده الملقى يقولون: ما دخلك يا صعلوك في سياسة الملوك؟⁽⁴²⁾ .

وبذلك هو يفرق بين المبادئ والأشخاص، بين الولاء للدولة والولاء لشخص الحاكم.. فيرى أن الولاء للدولة حق والانحراف عنها مزلة إلى الخيانة العظيمة، وقد رأينا في تاريخنا صحابة وتابعين يخدمون الدولة الإسلامية في ظل الإدارة الأموية مثلاً، وهم يكرهون نوع الحكم وسلوك رجاله..⁽⁴³⁾ .

المبحث الثالث: خطورة الاستبداد ووجوب الشورى

يمثل الاستبداد السياسي أحد العوامل الرئيسية في تخلف الأمة الإسلامية، لمدى خطورته في التدمير المادي والادبي، ولذلك حذر الغزالي من خطورته، وحث على طرق تجنبه.

المطلب الأول: الاستبداد أسبابه وخطورته:

القارئ في فكر الغزالي يجده يركز على فكرة واحدة، وهذه الفكرة تكشف عن شخصيته وحياته، عن مواقفه وأفكاره، وحتى عن طريقة كتابته، هذه الفكرة هي "الحرية" فهو يرى أنها أساس الحياة الكريمة، أساس التدين الصحيح، أساس التفكير السليم، أساس التنافس الشريف، فلا حياة دون حرية، ولذلك كان دائماً يرى أن مستقبل الإسلام يكون أزهى أينما كانت الحرية⁽⁴⁴⁾ .

ويعمل الغزالي في كتاباته على ترسيخ فكرة المساواة بين الناس والحرية ولا خضوع إلا لله وحده وذلك هو التوحيد، فالناس على اختلاف أجناسهم وألوانهم سواسية لا فرق بينهم إلا في أخلاقهم ومؤهلاتهم، وما هذه التفرقة إلا من صناعة المستبدين، فيرى أن الاستبداد السياسي صنع هذه الأوضاع وحماها، فالاستبداد هو صنعة الاستبداد، وهذا بخلاف ما تشهده أوروبا من قوانين ودساتير تمنع الاستبداد، وتضبط العلاقات، وتكفل الحريات⁽⁴⁵⁾

ويرى أن الاستبداد لا يكون إلا إذا توفرت له شروط، ولا نجد هذه الشروط مرتبة في عملٍ محددٍ من أعمال الغزالي، ولكنه يتناول موضوع الاستبداد من حين إلى آخر كلما تكلم عن الحرية، عن الحكم في البلاد العربية، وعليه يمكن أن نصنف شروط الاستبداد إلى عوامل نفسية داخلية في نفس المستبد، وعوامل خارجية اجتماعية تعود إلى نوع المجتمع وثقافته.

وهذه العوامل الداخلية والمظاهر الخارجية كلما زادت زادت معها مظاهر الاستبداد، ونأتي في البداية إلى نماذج من آرائه الكثيرة عن بيئة الاستبداد لِنُتْمُها لاحقاً بالتعليق عليها:

فيرى أن الحكام المستبدين كالحشرات القذرة لا تعيش أبداً في جو نظيف ولا تنصب شباكها للصيد إلا حيث الغفلة السائدة والجهلة القائمة...⁽⁴⁶⁾ كما يرى أن هناك حكاماً حفروا خنادق بينهم وبين الأمة بسبب أهوائهم وشهواتهم، لا يؤمنون على دين الله ولا على دنيا الناس⁽⁴⁷⁾ بالإضافة إلى أن المنحدرين من آباء عظام - وخصوصاً الفاشلين - يزعمون لأنفسهم حقوقاً ما أنزل الله بها من سلطان⁽⁴⁸⁾ وإلى جانب ما سبق يرى أن الفراعنة والأباطرة تألهوا لأنهم وجدوا جماهير تخدمهم بلا وعي... والشعوب التافهة في كل زمان ومكان تصنع المستبدين⁽⁴⁹⁾ ومن جانب آخر غياب الفقهاء العدول، وحضور الجهال والمبطلين والغلاة ساعد على استفحال الاستبداد⁽⁵⁰⁾.

من خلال ما تقدم من نصوص وآراء نسرد أهم عوامل الاستبداد السياسي في فكر الغزالي والتي نوجزها في النقاط التالية:

- الجهل سواء في الحاكم المستبد، أو المجتمع المحكوم، أو الفقيه "العالم"، وهذا الجهل يتمثل في جهل طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والجهل بالحقوق والواجبات لكل طرف، ومدى حريته وشرعيته، وعلاقته بالمال العام، ولو أدرك الجميع المسؤوليات والواجبات المترتبة عليه ما اجتراً أي طرف من الأطراف.

- غياب العلماء والفقهاء المخلصين في عملهم الواعين بسنن الواقع والسياسة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالاستبداد السياسي اجتهد على تقديم قضايا فقهية لا وزن للنقاش فيها على قضايا مصيرية للامة، وأصبح العلماء يُشرعون للاستبداد.

واستفرغت الأمة جهدها في أبواب من الخلاف لا طائل من ورائها، قضايا علمها لا يؤثر صاحبها، جهلها لا يؤثم، أعمت الناس على فساد الحكام. يقول: ومن أعصار طويلة وهذه الفوضى الفكرية تسود العالم الإسلامي وتعوج بخطاه عن كل هدف شريف، فإذا قضايا كبيرة تموت مكانها، لا يكثر بها أحد، وإذا أمور توافه يهيج لها الخاصة والعامة⁽⁵¹⁾.

كان من آثار الاستبداد أن ابتعد المسلمون عن الخوض في مسائل الحكم والاستبداد إلى ألوان من الترف العقلي، وعكفوا على البحوث الفلسفية النظرية والفرعية مما لا يضير الحكام المجرمين أن تؤلف فيه المجلدات الضخام، ولعل عدم جدوى محاولات العلماء جعل بعضهم يقبلون عملياً الأمر الواقع ويرفضونه نظرياً.

- تشرب المجتمع لألوان الذل والهوان والاستبداد لفترات الطويلة، حتى يصبح العيش في ظل الاستبداد طبيعياً وأليق والانتقال إلى الحرية شيئاً صعب وغير مألوف، وهو ما تحدث عنه الشيخ حين تناول بني إسرائيل، وعلاج هذه الحالة يتطلب وقتاً معتبراً حتى يذهب جيل الذل ويحل جيل الكرامة.

- ينشأ الاستبداد في نفسية المستبد من شعوره بالتميز في جانب أو جوانب عدة، كالشعور بالتميز العرقي أو التميز العلمي، أو التميز السياسي... وهذا الشعور يدفعه إلى الغرور، وإلى الكبرياء والتعالي، فلا يرى إلا رأيه.

- غياب العقل عند المستبد، وتغلب أهوائه وشهواته فهو لا يرى شيئاً سوى تلبية هذه الأهواء الجامحة والأطماع الطافحة، فيستبد من أجل ذلك.

- يتوارث الاستبداد في النفوس عند المستبد وعند المستبد، فيشعر كلاهما أن هذه الحالة أنها الحالة الطبيعية ويعطينا الغزالي مثلاً عن اليهود في موقفهم المتخاذل-خوفاً من فرعون- في الهروب مع موسى إلى الحرية والاعتناق: يصف موقفهم: ((... ناضح بالندالة والجبن واستمراء الدنية، والواقع أن الشعوب إذا أصابتها العلل التي لا يمكن أن تبرأ من سقامها بين عشية وضحاها، إنها تحتاج إلى مراحل متتالية وسنين متطاولة من العلاج المتأني الصبور حتى تنقه من بلائها، من أجل ذلك قرر المصلحون بعد تجارب مريرة أن الزمن جزء من العلاج)) (52).

من خلال نصوص الغزالي في تتبعه لمآسي التاريخ الإسلامي، التي يرى أن سببها الأكبر هو الاستبداد بالرأي وعليه حكم أنه لا قداسة لرأي مهما أوتي من عقل أو تجربة... ويرى أن هذه المآسي بدأت مع انتقال نظام اختيار الحاكم من الشورى إلى الوراثة، ومنه أيضاً انتقل دور الخليفة من السهر على مصالح الأمة إلى السهر فيما يضيع الأمة: ويبين لنا بداية المآسي، انطلاقاً من تعريفه للخلافة التي يرى فيها: ((نيابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رعاية مصالح الأمة الدينية والمدنية، أي أنها أُبُوَّةٌ روحية وثقافية وسياسية للمسلمين كافة...)) (53)

ولقد استطاع الخلفاء الراشدون أن يسهروا على حفظ هذه الأمانة، لأثر الشورى بينهم، فلم يُقدم أيّاً منهم على تقديم أحداً من بنيهِ. مستشهداً بتقدم الشورى على تقديم أبنائهم: إن الخلفاء السابقين - عدا عثمان - كان لهم بنون فأما أبوبكر لم يخطر بباله أن يرشح ابنه للخلافة، وأما عمر فقد نص على حرمان ابنه، وأما علي فقد طلب إليه الناس أن يستخلف الحسن فأبى وقال: لا آمركم ولا أنهاركم.. أنتم أعلم. تلك هي سنة الخلفاء الراشدين المهديين التي أمر النبي أن نعز عليها بالنواجذ، وحذرنا مما عداها، وبين أن الإسلام أقر مبدأ التوارث المالي لكنه حارب بشدة توارث الزعامات الدينية والمدنية⁽⁵⁴⁾، ويستشهد بالآية الكريمة ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ۖ﴾ (55)

وفي موضع آخر يلتفت إلى سبب ضياع هذه الحقيقة وقد تقلصت (الحقيقة) على مر العصور بنسب متفاوتة، وتحول الخلفاء إلى أناسٍ يختلون الدنيا بالدين ((..ولعل السبب الأول هو نظام الوراثة الذي جعل الأهواء البشرية تهزم القيم الدينية)) (56).

واستهجن بشدة نظام ولاية العهد الذي غابت فيه الشورى والذي سنّه الأمويون وسار عليه كل من جاء من بعدهم، وهونظام توارث الأسرة لحكم الأمة، ويعطي مثالا عن ما قام به المتوكل حين جعل ولاية العهد في ثلاثة من بنيهِ، وتساءل مستنكراً عن هذه السياسة: ..ما هذا السخف؟ رجل يتحكم في ثلاثة أجيال من بعده على هذا النحو الشائن؟ إن الله حَرَّمَ الإنسان حق تقسيم تركته على ذريته وتولى سبحانه توزيعها، إذا كان هذا هو حكم الله في تقسيم المال الخاص فكيف ساع لهذا المتوكل أن يقسم المسلمين على ذريته؟ وبدلاً من أن يسمع رأي الدين في هذا الخطب يجيء شاعر مرتزق يمدح هذا الصنيع وهو شاعر كذاب أنطقته دربهات (57).

فنظام توارث السلطة أفضى إلى واقع خطير في تاريخ الاستبداد السياسي وتاريخ الصراع بين الورثة الذين ورثوا حكم رقاب المسلمين وأموالهم قروناً متطاولة من الزمن ويعبر عن رفضه لذلك قائلاً: ((لا يجوز لأحد أن يفرض رأيه مهما كانت الحجة فكثير من القادة من حقق المعجزات في جوانب التنمية لكن أدى إلى دمار عظيم كل ذلك من الاستبداد بالرأي الذي أسقط دولا، إذا كان هذا صنع الحكام الأذكياء بكيف بالحكام الصور)) (58).

ويُرجع صراعات الأمة ومآسيها وهزائمها إلى إضاعة فريضة الشورى في القضايا المصيرية، مُبيناً نتائج غياب الشورى وهيمنة الاستبداد بالرأي عند حكام المسلمين، قائلاً: ((إن القرارات الفردية الطائشة التي لا تحكمها كوابح الشورى المقيدة هي التي أهدرت الأرواح وأضاعت الأموال)) (59).

ولتوضيح قيمة الشورى يستعمل الافتراضات في بعض أحداث التاريخ الإسلامي، بتصور أن النزاعات التي عرفها التاريخ الإسلامي لو أُستُخدمت فيها الشورى بدل العصبية

هل كانت تُفضي إلى ما أفضت إليه من نتائج وخيمة، كانت وصمة عار في تاريخنا، ولم نستفد منها في حاضرنا، ويتحدث عن الحرب التي كانت بين علي كرم الله وجهه ومعاوية متسائلاً عن نتائج التنافس على السلطة لو أن النزاع بُت فيه استفتاء شعبي، بدلاً من إراقة الدم... (60).

ويعتقد الغزالي أن هزائم الأمة عبر التاريخ الإسلامي إنما كان سببها طبيعة الحكم الفردي المتسرع دون اللجوء إلى الشورى، وأعطى عدة أمثلة من التاريخ، ومن التاريخ المعاصر مثلاً تكلم عن هزيمة مصر أما الكيان الصهيوني سنة 1967⁽⁶¹⁾. كما انتقد مصر في دخولها مع اليمن في حرب أفلسطين فيها خزائنها، وتعطلت مرافقها، ولا تزال دائحة من مغارمها إلى اليوم ذلك فوق عشرات الألوف من القتلى والمصابين... وقد فعل ذلك حاكم زعم لنفسه أو زعم له المنافقون حوله أنه فلتة الدهر... (62).

من خلال نصوص الغزالي هذه التي صب فيها جم غضبه على الحكام الذين وقعت أزمنة الشعوب الإسلامية عبر التاريخ بأيديهم، فافتاتوا واستبدوا بالقرارات المصيرية، وأوقعوا شعوبهم في مآسي الحروب والفوضى، ولو أنهم احتكموا للشورى ما كان هذا التردّي الذي لا زلنا ندفع ثمنه ونتجرع مرارته إلى اليوم.

المطلب الثاني: ضرورة الشورى لإنهاء الاستبداد:

يرى الغزالي أن المستبد لن يتوقف عن الاستبداد، ولن يعير اهتماماً للدين ولا للقانون إلا إذا أدرك أنه سيدفع ثمن استبداده لا محالة، يقول: ما هو الشيء الذي يردع المفسد؟ لما يدرك المجرم أنه سيدفع الثمن غالباً سيفكر ملياً ومن ثم شرع الإسلام مبدأ التناصر بين بنيه لمواجهة الظلم والاعتداء، وكف الظالم عن الاعتداء (63).

ويبين موقف الاسلام في حفظ الحقوق العامة والخاصة شرع الاسلام ثلاثة مبادئ أساسية هي : كف يد الظالم ، واستنهاض المظلوم، و تحريك الغير لصد العدوان. ويرى أن الإسلام أكد على فضيلة الشورى بل على وجوبها، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُقْبَل على عمل من الأعمال العامة إلا واستشار فيه أصحابه، ما لم يكن فيه نص منزل. ويبين لنا موقفاً آخر، يقول: قيل لي: في تسويق خروج الحاكم على الشورى، موقف أبي بكر في حرب الردة، وكيف مضى على رأيه رافضاً رأي عمر بن الخطاب وجمهور الصحابة! وكان الخير فيما فعل. يقول: قلت له: في هذا الكلام جملة أخطاء فاحشة، أولها : أن مقاتلة المرتدين ومانعي الزكاة وأدعياء النبوة ليست رأياً اقترحه أبو بكر، أو اجتهداً خاصاً به إنه النص الذي ورد في الكتاب والسنة، فأبو بكر ينفذ ما ثبت، ولا اجتهد مع النص، ولا شورى، ولو كان أبو بكر حاكماً مدنياً ما وسعه إلا إطفاء الفتنة بالسلاح، فكيف وهو يعرف الأحاديث التي التي توجب قتال المرتدين حتى الموت، ثم من قال إن الصحابة كانوا ضد هذا الموقف؟ ذاك كذب محض، صحيح أن عمر ثارت في نفسه شبهة ما كادت تولد حتى ماتت، فما تحولت إلى رأي معارض، إنها تشبه الذي عرض له عندما أنكر وفاة الرسول بادي الرأي، ثم تاب إلى الحق بعد كلام أبي بكر...ولو فرضنا كذباً أن ذلك حدث فمن الذي يعطي ولاية السوء، وعباد المناصب حقوق النبيين والصدّيقين؟! (64).

والشورى ليست مطلقة في كل القضايا، فالشورى لا علاقة لها بالعقائد والعبادات والحلال والحرام، فهي لا تنشئ طاعة، ولا تُحِلُّ حراماً، إنها كالاكتفاء لا مكان لها من النص... ولو راجعنا حصيلة المناقشات التي دارت في مؤسسات الشورى، بالعالم كله لوجدناها تتصل بالشؤون المدنية، وربط الموازنة العامة، وإحكام هيمنة الامة على شؤون الحرب والسلم (65).

وأعطى الغزالي الأمة مكانة المحور الأساس في أركان الدولة، فهي التي تختار الحاكم، وتحدد مهمته، وتحكم قراراته بالشورى، فيرى أن الأمة هي مصدر السلطة، والنزول على إرادتها فريضة، والخروج على رأيها تمرد...وأخطأ من المفسرين من رأى أن أمر الشورى غير ملزمة فما جدواها إذا كان كذلك ؟ (66).

وعليه دعا إلى تفعيل الشورى والاجتهاد الجماعي، استناداً إلى دعوة القرآن الكريم بوضوح إلى نظام الشورى في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ٣٨ ﴾ (67) بينهم ومارس الخلفاء الراشدون مبدأ الشورى في تولية الخليفة، وإدارة شؤون الدول، إلا ان هذا المبدأ تم تجاوزه، وأصبحت الشورى اختيارية وغير ملزمة، أي ان للحاكم أن لا يتقيد بالشورى (68) ويستنكر الغزالي ويتعجب من طوائف الناس التي لا ترى في الإبداع إلا بدعاً، وفي كل غربي إلا منكراً، قال له قائل: إن الانتخاب بدعة! : فأجابه مستكراً: سفك الدماء واستباحة الحرمه هو السنة؟ (69).

وهو يدعو إلى الاستفادة من تجارب الغرب في تفعيل نظام الشورى والانتخاب وغيرها من الأجهزة التي تتيح للأمة حق الاختيار، إنه يقرر أنه لا حرج في الاقتباس من تجارب الغرب، ويرى أن النقل والاقتباس في شؤون الدنيا والمصالح المرسلّة، وفي الوسائل الحسنة ليس مباحاً فقط، فقد يرتفع إلى مستوى الواجب... وفي شتى المعاملات إذا تحققت المصلحة فثمّة شرع الله، ومن ذلك الإفادة من نظام الانتخابات كبديل لنظام البيعة في النظام الإسلامي⁽⁷⁰⁾.

خاتمة:

إن ما يميز فكر الغزالي السياسي -على قيمته العلمية- هو جرأته في الطرح أيام كانت الكلمة الحرة تنتهي بصاحبها مكبلاً في الاصطفاد في غياهب السجون، لِمَا لهذا الفكر من تحريك أعمدة الاستبداد، وتنوير الشعوب للمطالبة بحقوقها المسلوبة، وفكره ناتج عن ما عاشه في حياته اليومية ومشاهداته لآلام الأمة، فكان ناقدًا للواقع السياسي والتاريخ الإسلامي، مستلهماً ومسترشداً بنصوص الكتاب والسنة.

وكما ذكرت في بداية المقال عن الغزالي، فهو ليس منظرًا للفكر السياسي مُتَّبِعاً لجميع حيثياته وتفصيله، ولكنه يتطرق إلى جوانب مهمة أساسية فيعمل على نقد التجارب المعاصرة والقديمة، مُعْطِياً حكم الدين إن وُجد ويعود إلى بعض التجارب المضيئة في تاريخ الإسلام. وبَيّن العلاقة بين الفرد والسلطة، فلانسان حقوق مادية وأدبية تناسب تكريم الله له، ومنزلته الرفيعة على ظهر الأرض، والحكام ملوكاً أم رؤساء أجراء لدى شعوبهم، يراعون مصالحهم الدينية والدنيوية، وليس لأحد أن يفرض نفسه على الأمة كرهاً أو يسوسه استبداداً.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن فكر الامام محمد الغزالي فكر وسطي في مجال الإصلاح السياسي ينطلق من أن الشورى أساس الحكم ولكل شعب أن يختار أسلوب تحقيقها وأشرف الأساليب ما كان بعيداً عن الغش والريا والطمع ومن أهم ما دعا إليه:

- رفض ظلم السلطة واستبدادها بالرأي تحت أي طائل، وعدم السكوت أمام الفساد، وانتقد استهداف الناس للسلطة من أجل الطمع والثراء، في حين أن وظيفتها حراسة لمبادئ الدين ومصالح الدنيا، وعمل على تعرية الاستبداد وفضح مساوئه، وموقف الإسلام منه، وأن الجميع (سلطة وعلماء وعامة الناس) يتحملون مسؤولية انتشار الاستبداد.

- رفض الانقلابات والثورات التي تؤدي إلى الفساد، والتي من جهة أخرى إن استطاعت أن تصل إلى السلطة فهي قد وصلتها بطريقة غير شرعية.

- ركز على مبدأ الشورى، وإلى تفعيل أجهزته التي تمكن الأمة من الاختيار، ولا يهم أن تكون مقتبسة من تجارب الغرب أو الشرق المهم أن تحقق وظيفتها الشورية.

-دعا إلى إقامة مركز عالمي ومراكز فرعية في المدن الإسلامية ينتسب إليها علماء الأمة المتخصصون في الفقه المقارن ملم بعلم الدين واللغة، تستجيب هذه المراكز إلى لتطلعات الشعوب الإسلامية.

الهوامش:

- (1) محمد عمارة، الشيخ محمد الغزالي، الموقع الفكري والمعارك الفكرية، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2009م، ص29.
- (2) أحمد شارف، الإصلاح في فكر الشيخ محمد الغزالي، خصائصه وقضاياها، ضمن كتاب أعمال الملتقى الوطني "الحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي خلال القرنين الـ19م و20م"، دار الخيمة للنشر والتوزيع، الحلقة، 2020، ص ص: 352-355.
- (3) محمد عمارة، المرجع السابق، ص42.
- (4) إسماعيل صدقي (باشا) 1875 - 1950 م سياسي مصري. عُرف في سيرته القسوة والعنف... ولي رئاسة الوزارة لفترتين (1930م - 1933م) و(1946م - 1947م) فغَيَّر الدستور المصري، وأنشأ حزباً سماه (حزب الشعب) وفتك ببعض العمال... وكان الجمهور المصري يمتدح حكمه، وكان قويّ الصلة بالبنوك والشركات المالية، فانفرد بآراء مستنكرة في بعض القضايا. انظر: الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15 - أيار / مايو 2002 م، ج1، ص315.
- (5) سمية لحضاري، نور الهدى بسكري، إشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي الاسلامي _محمد الغزالي أنموذجاً، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، السنة الجامعية 2018-2019. ص48.
- (6) يوسف القرضاوي، الشيخ محمد الغزالي كما عرفته رحلة نصف قرن، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2000، ص23.
- (7) محمد الغزالي، من مواصفات الداعية، من مقالات الشيخ محمد الغزالي ((الجزء الثالث))، جمع عبد الحميد حسانين، نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، القاهرة 2005، 3/ 171-172.
- (8) رشيد رضا، مصاب عظيم بوفاة عالم حكيم، مجلة المنار، مطبعة المنار، 16 ربيع الأول - 1320هـ، 23 يونيه - 1902م، مج5، ص372.
- (9) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، المطبعة العصرية - حلب، دس ط، ص9.
- (10) الكواكبي، المصدر السابق، ص9.
- (11) الخديوي عباس حلمي حفيد محمد علي، ويعرف بالخديوي عباس حلمي الثاني، وولي (الخديوية) بعد وفاة أبيه (1892 م) بإرادة سلطانية من الآستانة. خلعتة بريطانيا سنة 1914، مات 1944 مغترباً. انظر: الزركلي، المرجع السابق، ج3، ص261.
- (12) تولى الملك فاروق خلفاً للملك أحمد العام 1936م، وأرغمته ثورة مصر (1952 م) على خلع نفسه، فنزل عن العرش لابنه الطفل (أحمد فؤاد الثاني) الذي ما لبث أن خلع، بتحويل مصر إلى جمهورية. وأقام فاروق في رومة (العامة الإيطالية) يزور منها أحياناً سويسرة وفرنسا، إلى أن توفي بروما. انظر: الزركلي، المرجع السابق، 5/ 129.
- (13) القرضاوي، المرجع السابق، ص15.
- (14) انظر دراسة محقق كتاب: الاسلام والاستبداد السياسي لمحمد الغزالي، تح: محمد خالد القعيد، نخضة مصر، ط6، القاهرة، 2005، ص3-6.
- (15) الغزالي، المرجع السابق، ص9.
- (16) تناول صلاح الجابري نقداً لعمل الكواكبي على أنه دراسة عامة، ويخاطب بضمير الغائب، واقتبس من الغرب، ولم يجرأ على ضرب أمثلة من الواقع، وكان نقده حجولاً، ويخلط المفاهيم... وغيرها، لصالح الجابري، حفريات في الاستبداد، دار العارف للطبوعات، ط1، بيروت، 2010. ص ص 37-39.
- وبدوري أقول أن الكواكبي بالنظر إلى عصره كان رائداً في موضوعه، علمياً في منهجه، جريئاً في نقده، ورغم أنه لم يصرح باسمه إلا أن جراته عجلت منيته.
- (17) رشيد رضا، الهدايا والتقاريط (طبائع الاستبداد)، مجلة المنار، غرة ذو القعدة - 1318هـ، 20 فبراير - 1901م، مج4، ص105.
- (18) الكواكبي، المصدر نفسه، ص17.
- (19) الكواكبي، المصدر نفسه، ص13.
- (20) الكواكبي، المصدر نفسه، ص93.
- (21) الكواكبي، المصدر نفسه، ص49.
- (22) الكواكبي، المصدر نفسه، ص11.

- (23) محمد الغزالي، الاسلام دين ودولة، من مقالات الشيخ محمد الغزالي ((الجزء الثاني))، جمع عبد الحميد حسنين، نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، القاهرة 2005، ج2، ص 132
- (24) الغزالي، دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، دار الشروق، دط، 1997، القاهرة، ص 10.
- (25) كتاب "من هنا نعلم" هو كتاب رد فيه الغزالي على خالد محمد خالد حين زعم في كتابه "من هنا نبدأ"، أن الإسلام دين لا دولة، فتصدى الغزالي لصديقه خالد محمد خالد، وفند دعاوى كتابه في سلسلة مقالات، جُمعت بعد ذلك في كتاب تحت عنوان "من هنا نعلم"، انظر: القرضاوي، كما عرفته، ص 20.
- (26) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية (أزمة الشورى)، نخضة مصر للطباعة والنشر، دط، القاهرة، 2005، ص 118.
- (27) الغزالي، دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، ص 185.
- (28) الغزالي، الاسلام والاستبداد السياسي، نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط6، 2005، ص 34.
- (29) الغزالي، المصدر نفسه، ص 169.
- (30) الغزالي، المصدر نفسه، ص 170.
- (31) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تح شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009 م، ج5، ص 133.
- (32) أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، تح: محب الدين الخطيب - محمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل بيروت - لبنان، ط2، 1407 هـ - 1987 م، ص 229.
- (33) الغزالي، المصدر السابق، ص 162 .
- (34) أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م، مج 24 ص 414.
- (35) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية، ص 59.
- (36) الغزالي، المصدر نفسه، ص 60
- (37) ابن أبي شيبه، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، ط1، مج 6، ص 543
- (38) محمد الغزالي، الطريق من هنا، دار الشروق، القاهرة، دط، دس ط، ص 106
- (39) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية، ص 67.
- (40) أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م، ج 37، ص 353 .
- (41) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية، ص 66.
- (42) الغزالي، الطريق من هنا، ص 107.
- (43) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية، ص 85.
- (44) يرى محمد العبد الكريم أن أول أثر للاستبداد يكون على التوحيد، ثانيا: على أصول الشريعة، ثالثا: على قيم الاسلام (المساواة والحرية والعدالة...) بتجريح مخلوق علة مخلوق، انظر: محمد العبد الكريم، تفكيك الاستبداد، دراسة مقاصدية في فقه التحرر من التغلب، الشبكة العربية للأبحاث، ط1، بيروت 2013 . ص ص 166، 187، 191.
- (45) الغزالي، الاسلام والاستبداد السياسي، ص 61.
- (46) الغزالي، المصدر نفسه، ص 82
- (47) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية، ص 7.
- (48) الغزالي، الاسلام والاستبداد السياسي، ص 177.
- (49) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية، ص 61.
- (50) الغزالي، المصدر نفسه، ص 52.

- (51) الغزالي، المصدر نفسه ، ص 127.
- (52) الغزالي، الطريق من هنا، ص 101.
- (53) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، ص 118.
- (54) الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، ص 178.
- (55) سورة البقرة ، الآية: 124.
- (56) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، ص 118.
- (57) الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، ص 49.
- (58) الغزالي، المصدر نفسه، ص 54.
- (59) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، ص 128.
- (60) الغزالي، المصدر نفسه ، ص 86.
- (61) الغزالي، المصدر نفسه ، ص 52.
- (62) الغزالي، المصدر نفسه ، ص 86.
- (63) الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، ص 154.
- (64) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، ص 84.
- (65) الغزالي، المصدر نفسه ، ص 84.
- (66) الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، ص 59.
- (67) سورة الشورى، الآية 38.
- (68) محمد العبد الكريم، المرجع السابق، ص 107.
- (69) الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، ص 86.
- (70) سمية لخضاري، نور الهدى بسكري، المرجع السابق. ص 108.